التموين والزراعة *

للدكتور كمال رمزى استينو ، وزير التموين

إخوانى وزملائى . . .

تهدف سياسة وزارة التموين إلى تمكين جمهور المستهلكين من الحصول على المواد التموينية بكافة أنواعها من غذاء وكساء وبناء ، ودواء ، بأسعار تتناسب مع مستوى المعيشة ، وتلاقى الوزارة فى ذلك صعوبات كثيرة ، فالمنتجون يحرصون على أن ينالوا ربحاً يجاوز الحد المعقول ، والتاجر لا يرضى هو الآخر بربح بخس ، والمستهلك دائم الضجر ، دائم الشكوى ، ورغم ذلك فإنه لا يعمل طبقاً للإرشادات التى توجه إليه ، واستعداده لتصديق الإشاعات المغرضة الخاصة بالتموين تسبب أزمات تموينية مصدرها الخزن .

إن وزارة التموين ليست عدوة للمنتج ولا للتاجر ولا للمستهلك ، فهى تبذل قصارى جهدها لخدمة جميع طبقات الشعب ، فإذا رأت أن الأسعار تدهورت إلى الحد الذى يسبب خسارة للمنتج يسرت التصريح بالتصدير ، كما حدث أخيراً فى محصول البطاطس ، أو تدخلت فى الأسواق مشترية من المنتج بأسعار مجزية ، كما يحدث كل عام لمحصول الأرز ، إذ تدخل الوزارة مشترية بسعر ١٧ جنيها للضريبة ، وهو السعر الذى تعتبره هى مجزياً للمنتج . وستدخل هذا العام لأول مرة مشترية للفول بسعر خمسة جنيهات للإردب ، كما أنها عند تحديد سعر جبرى لأى محصول تشرك المنتجين مع اللجان فى الدراسة حتى يحدد السعر المجزى لهم دون مغالاة ، كما يحدث عند تسعير الفواكه والخضر ، وهى أيضا تشرك التجار فى لجانها لتحديد نسب الأرباح لكل طائفة منهم ، وتقوم بدراسات تفصيلية لاحتياجات البلاد من كل المحاصيل والسلع المختلفة وتحديد القدر الزائد لكى تسمح بتصديره والقدر الناقص فتعمل على استيراده بواسطة التجار ، أو تقوم هى باستيراده ، وفى كلتا الحالتين تقوم بدراسة الأسعار فى الأسواق العالمية وتشرف على الاستيراد

* ألقيت هذه المحاضرة يوم السبت الموافق ٣٠ مارس الماضى بكلية الزراعة بالجيزة .

من البلاد ذات الأسعار الرخيصة مع جودة الأصناف ثم تشرف على تسويقها وتحديد أرباحها ، وكثيراً ما تكون الأسعار العالمية لسلعة ضرورية مرتفعة فتعمل الوزارة على استيرادها وبيعها بأسعار تقل كثيراً عن سعر التكلفة ، كما يحدث فى القمح والذرة والزيت والكيروسين . وفى الوزارة صندوق لدعم الأسعار ، ويمكن لها إذا احتكرت استيراد بعض السلع كاللحوم المثلجة والشاى والبن والدقيق الفاخر أن تربح ربحاً كبيراً تغطى به الخسارة الناجمة من السلع الأخرى .

ومن أهم واجبات الوزارة بعد توفير السلع والمنتجات بالأسعار المناسبة توخى العدالة فى توزيعها بين جميع الطبقات ، وذلك بواسطة البطاقات ، كما هو حادث فى الزيت والسكر والكيروسين ولم تر الوزارة داعياً لإدخال سلع أخرى فى البطاقات ، لأن جميع السلع متوافرة ، بل تزيد عن حاجة الاستهلاك .

إن عدد سكان مصر يزيد كل عام نصف مليون نسمة باطراد ، ومن المنتظر أن يتزايد هذا العدد عاما بعد آخر بالخدمات التى ستؤديها الوحدات المجمعة فى الريف والتى ستكون سببا مؤكداً فى خفض نسبة الوفيات ، كما أن قوانين الإصلاح الزراعى أدت إلى زيادة دخل الزراع زيادة كبيرة بسبب خفض قيمة إيجار الأرض وارتفاع ثمن المحاصيل ، وكل ذلك أدى وسيؤدى إلى زيادة استهلاك السلع التموينية زيادة كبيرة لم تقابلها زيادة فى الرقعة الزراعية ، وكانت النتيجة الحتمية زيادة استيراد السلع الزراعية من الخارج كما يتضح من الآتى :

القمح :

يعتبر الخبز غذاء أساسيا للأكثرية من سكان البلاد ، ولما كان يصنع من القمح فقد حرصت الوزارة كل الحرص على توفيره . ويبلغ إنتاج مصر سنويا من القمح نحو ٩ ملايين إردب ، بينما يبلغ الاستهلاك نحو ١٣ مليون إردب . أى أن مصر فى حاجة إلى استيراد ما يقرب من ٤ ملايين إردب ، وهو يعادل نصف المحصول المحلى تقريبا . وكانت هذه الكمية تستورد من كندا والولايات المتحدة واستراليا ، أما فى هذا العام فقد استورد أكثرها من روسيا . ومع أنه يوجد فائض من القمح فى سوريا يبلغ أكثر من مليونين من الأرادب فإن الوزارة لم تتعاقد

إلا على ثلث هذا الفائض ، لصغر ميناء اللاذقية وعدم إمكانها تصدير كميات كبيرة فى مدة قصيرة ، وسوريا تقوم بتوسيع هذا الميناء . كما أنها تدرس إمكانيات مد خط حديدى بين داخلية البلاد وبين ميناء اللاذقية ، وهى مسافة تبلغ نحو ٨٠٠ كيلو متر ، وبعد إتمام هذه المشروعات يمكن لمصر أن تعتمد على سوريا فى مدها بما يلزمها من القمح خصوصا أن هناك مساحات شاسعة تصلح لزراعة القمح فى سوريا . وتعمل الوزارة جاهدة على توفير رصيد من القمح يكفى ثلاثة أشهر على الأقل فى جميع أنحاء الجمهورية . وتبلغ قيمة وارداتنا من القمح هذا العام عشرين مليونا من الجنيهات تقريباً ، وتقوم الوزارة بمعاونة أساتذة كلية الزراعة بالجيزة والإخصائيين فى وزارة الزراعة على دراسة المشاكل العديدة الخاصة بإنتاج الدقيق والخبز ، فيوجد فى القطر المصرى أكثر من ٢٠٠ مطحن منهم ١٨ مطحنا فقط من مطاحن السلندرات ، وهى المطاحن القادرة على إنتاج دقيق نسبة استخراجه ٨٢٪ ويطابق المواصفات ، أما بقية المطاحن فإنها تنتج دقيقا يحتوى على نسبة كبيرة من الردة ، وبما أن القمح الروسى من النوع الأحمر Hard Red فإن لون ردته أحمر ، وعلى ذلك يكون لون الدقيق مائلا إلى الحمرة ، ويحتوى على نسبة مرتفعة من الرماد ، فهو لذلك يخالف المواصفات . ولكنه يعتبر من الأقمحة الجيدة لاحتوائه على نسبة مرتفعة من البروتين ، وإن إنتاج دقيق منه مخالف للمواصفات يعود بنا إلى حالة مطاحن الحجارة السيئة التى لا يمكنها فصل الردة عن الدقيق فى هذا النوع من القمح الصلب ، أما القمح المصرى فإنه من النوع Soft علاوة على أن لونه فاتح ويمكن لمطاحن الحجارة التخلص من جزء كبير من ردته ، والجزء الذى يبقى مع الدقيق لا يؤثر على لونه .

أما مشاكل الخبز فهى عديدة أيضاً ، وترجع إلى محاولة المخابز نقص وزن الرغيف أو إضافة ردة للدقيق ، أو الخبز فى درجة حرارة مرتفعة تنتج خبزا مسلوقا يحتوى على نسبة مرتفعة من الرطوبة ، وإذا علم أن عدد المخابز فى أنحاء الجمهورية يزيد على الألفين وكلها بدائية لعلم المجهود الكبير المطلوب من موظفى وزارة التموين بذله لمراقبة هذه المخابز وعدد الموظفين لا يسمح بالرقابة الكافية ، وبذلك كثيراً ما نجد دقيقاً وخبزاً مخالفين للمواصفات فى الأسواق .

وبما أن الوزارة تخسر فى إنتاج الخبز البلدى ، أربعة ملايين من الجنيهات سنويا فإنه يهمها أن يحصل المستهلك على دقيق وخبز مطابقين للمواصفات . وفى حالة الدقيق الفاخر تربح الوزارة أكثر من مليون من الجنيهات .

هذا وهى تستورد دقيق قمح فاخر نسبة استخراجه ٧٢٪ من ايطاليا بنحو ٣,٥ ملايين من الجنيهات ، ويصبح بذلك ثمن القمح المستورد من الخارج ودقيقه ٢٣,٥ مليونا من الجنيهات ، وفى حالة الدقيق الفاخر تربح الوزارة أكثر من مليون من الجنيهات ، إذ أنها تشترى الدقيق أرخص من القمح لأن بعض الدول كإيطاليا واستراليا تدفع إعانات لتصدير الدقيق ولا يمكن للوزارة أن تتوسع فى استيراد الدقيق خشية إفلاس المطاحن التى تحتاج إليها فى حالة الحروب عند تعذر استيراد الدقيق والقمح من الخارج ، وعند التوسع فى زراعة القمح بمصر . وقد يتساءل سائل : لماذا لا تزاد المساحة المحددة لزراعة القمح بحيث تكمل الاستهلاك المحلى ؟ والرد على ذلك أن مصر تتبع نظام الزراعة الاقتصادية ، أى زراعة المحاصيل التى تعود على البلاد بأكبر دخل ، وما دامت أسعار القطن مرتفعة فإن من الصالح التوسع فى زراعة القطن وتصديره وشراء القمح من الخارج . وقد قامت وزارة الزراعة بأبحاث عديدة كان من نتائجها زيادة غلة الفدان من القمح حتى صارت تفوق غلة أكثر بلدان العالم بسبب إنتاج الأصناف الكثيرة المحصول ، المقاومة للصدأ ، وإذا أمكن إرشاد الزراع إلى زيادة التسميد والزراعة فى المواعيد المناسبة ـ وهذا ما تقوم به الوزارة الآن ـ لأمكنت زيادة غلة الفدان زيادة أخرى تكون نتيجتها تقليل الكمية المستوردة كما أن مشاريع التوسع الزراعى ستؤدى حتما إلى زيادة محصول القمح زيادة كبيرة .

الذرة :

تعتبر الذرة الغذاء الرئيسى لسكان الريف ، وتنتج مصر نحو أربعة ملايين إردب من الذرة الرفيعة تستهلكها كلها ، كما تنتج ١٢ مليونا من الذرة الشامية بينما يبلغ الاستهلاك منها نحو ١٤ مليون إردب ، أى أن الواجب يقضى باستيراد مليونى إردب من الذرة لسد الاحتياجات ، إلا أن الوزارة تجد صعوبات كثيرة

فى الحصول على الذرة البيضاء ، التى لا تزرع إلا فى جنوب أفريقيا ، كما أن أسعارها مرتفعة . ففى العام الماضى استوردت نصف مليون إردب كانت خسارتها فيها أكثر من ٦٠٠ ألف جنيه ، وستقوم باستيراد مليون إردب تعاقدت حتى الآن على ٥٦٠ ألفا منها وبقية الكمية تحاول التعاقد عليها ، وأسعار هذا العام مرتفعة عن أسعار العام الماضى ، وعلى ذلك ستكون خسارة الوزارة أكبر. وفى حالة نقص الذرة وارتفاع أسعارها يتجه سكان الريف إلى استهلاك القمح ، فقد كان متوسط ما تبيعه الوزارة شهرياً منه فى العام الماضى ٨٥ ألف طن فأصبح هذا العام ١٠٠ ألف طن ، وهذا يدل على قلة محصوله خصوصاً فى الوجه البحرى حيث بلغ سعر الكيلة ٤٥ قرشاً بينما سعر كيلة القمح ٣٥ قرشاً . وقد لاحظت الوزارة أن سعر الذرة الشامية فى بعض مديريات الوجه القبلى أقل من ٣٥ قرشاً وكان التجار يشترون الذرة من هذه المديريات ثم يبيعونها فى الوجه البحرى بسعر ٤٥ قرشاً أو أكثر فقامت الوزارة بمنع نقل الذرة من مديرية لأخرى ، واستولت على ١٧٠ ألف إردب تقريباً فى شون مديريات الفيوم وبنى سويف والمنيا لتبيعها فى مديريات الوجه البحرى بسعر ٣٥ قرشاً للكيلة ، وهو إجراء مؤقت إلى أن تصل الذرة التى تعاقدت الوزارة على شرائها من جنوب إفريقيا .

هذا ويلاحظ أن المساحة التى تزرع ذرة فى مصر نحو مليونين من الأفدنة ، ومتوسط محصول الفدان نحو ٦ أرادب فقط ، بخلاف القمح فإن محصوله يعتبر محصولا رديئاً جداً ، ويمكن بمجهود بسيط زيادة متوسط محصول الفدان إلى الضعف أو أكثر ، لأن المحصول فى بعض الزراعات المعتنى بها فى مصر يصل إلى ١٨ إردبا أو أكثر للفدان الواحد ، فإذا أمكنت مضاعفة محصول الذرة فى مصر وإنتاج ٢٤ مليونا سنويا كان من الممكن الاستغناء عن استيراد القمح والذرة من الخارج ثم استعمال الفائض فى تربية المواشى وإنتاج اللحوم التى تفتقر إليها البلاد .

وتقوم وزارة الزراعة بمجهود كبير فى إنتاج الهجين الممتاز من الذرة ، كما أنها تقوم بانتخاب سلالات من الذرة الأمريكانية الكثيرة المحصول ، فإذا أمكن نشر هذه الهجين والسلالات على نطاق واسع مع تسميدها التسميد الواجب لأمكن الوصول إلى غلة ١٢ إردب ذرة للفدان فى القريب العاجل ، وقد أثبتت تجارب كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية أن من الممكن بزيادة الأسمدة الحصول على

١٨٠ إردب ذرة من الفدان ، ووزارة التموين ترجو من جميع الإخصائيين سواء أكانوا فى وزارة الزراعة أم فى كليات الزراعة أم فى الهيئات الزراعية وغيرها أن يتضافروا على العمل لزيادة غلة محصول الذرة فى أقرب وقت ممكن .

الفـــول :

يعتبر الفول من الأغذية الشعبية البروتينية الرخيصة التى تحل محل جزء كبير من بروتين اللحوم ، ولهذا تحرص الوزارة كل الحرص على توفيره فى الأسواق . وكان إنتاجه فى العام الماضى يقل عن الاستهلاك بنحو ربع مليون إردب يمثل ١٥٪ تقريبا من المحصول المحلى ، وقد عملت الوزارة على الاستيراد من الحبشة والصين الكميات الناقصة إلا أنها لاحظت أن الأسعار التى تشترى بها مرتفعة ، وعلى ذلك أعلنت أنها ستشترى ما يعرض عليها من المحصول بخمسة جنيهات للإردب مع ملاحظة أن الإردب يباع أول الموسم فى أكثر السنين بأقل من أربعة جنيهات ، وتهدف الوزارة من إعلانها الشراء بسعر مرتفع قبل ميعاد الزراعة إلى هدفين: الأول ، زيادة المساحة المنزرعة ، والثانى: زيادة المحصول نتيجة للخدمة والتسميد الجيد ، وتدل التقارير المبدئية على أن محصول هذا العام سيكفى احتياجاتنا ولن نضطر للاستيراد من الخارج .

الأرز :

أدت أبحاث وزارة الزراعة إلى إنتاج أصناف جديدة من الأرز كثيرة المحصول، ممتازة الصفات، فاصبح متوسط غلة الفدان ٢,٤٤ ضريبة بعد أن كان أقل من ضريبة ونصف ، وبذلك أصبح هناك فائض كبير للتصدير سيصل هذا العام إلى ٣٠٠ ألف طن . ووزارة التموين لا تمانع فى زيادة مساحات الأرز على حساب الذرة ، لأن فدان الأرز يغل دخلا صافيا يوازى ضعف دخل الذرة على الأقل . وحتى فى حالة عدم زيادة غلة فدان الذرة السابق ذكرها ووجود عجز فى محصوله فإنه يمكن تصدير الأرز واستيراد الذرة ، كما حدث هذا العام ، فقد صدر الأرز لجنوب إفريقيا واستوردت منها الذرة .

وتقوم وزارة الزراعة بأبحاث عديدة خاصة بمحصول الأرز منها إنتاج

أصناف تحتاج لكميات قليلة من الماء فى بدء حياتها أى فى فترة قلة المياه خلال أشهر مايو ويونيو، ثم تزاد المياه عند توفرها أثناء الفيضان . وهذه الأصناف ستساعد على زيادة المساحة المنزرعة أرزاً فى مصر زيادة كبيرة .

اللحـــوم :

لا تفى اللحوم بحاجة البلاد ، ويبلغ متوسط وزن ما يستهلك سنويا منها نحو ١٠٥ ألف طن ، منها ١٥ ألف طن مستوردة ، أى أن اللحوم المستوردة حية أو مثلجة توازى ١٤٪ فقط . إلا أن اللحوم المستوردة تمثل نحو ٥٠٪ من اللحوم الرخيصة الشعبية ، لأن أسعار اللحوم السودانية والمثلجة تتمشى مع أسعار لحوم الجمال والمواشى المحلية الكبيرة . وعلى ذلك لا يمكن الاستغناء عن استيراد هذه اللحوم من الخارج وإلا حرمت الطبقة الفقيرة من نصف احتياجاتها منها ، وتدرس الوزارة إمكانيات تنظيم خط ملاحى بين الصومال وبور سودان ومصر لنقل المواشى عن طريق البحر ، لأن المواشى السودانية التى تصل عن طريق البر تصل هزيلة علاوة على نفوق عدد كبير منها أثناء الطريق . كما أن الوزارة تشجع استيراد اللحوم المذبوحة من برقة داخل سيارات مثلجة . وبعض الشركات ترغب فى ذبح المواشى بالسودان ثم نقل لحومها بالطائرات . وتعرض أرجواى على مصر لحوم ضأن صغيرة مثلجة بأسعار رخيصة، لأنه يوجد فائض سنوى فى هذه البلاد يزيد على ٣٠ مليون رأس من الغنم . هذا واللحوم الصينية المثلجة التى استوردتها الوزارة هـــذا العام لأول مرة لاقت رواجاً كبيراً . ولهذا ستعمل الوزارة على زيادة الكميات المستوردة منها فى العام القادم .

هذا وقد بلغت قيمة واردات مصر من المواشى واللحوم المثلجة والمحفوظة ١,٧٤٢,٨٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٦ موزعة كالآتى: ١,٣٨٣,٠١٠ جنيهات ثمن مواش حية ، و ٢٢٥,٦٩٣ جنيهاً ثمن لحوم مثلجة و١٣٤٠٩٧ جنيهاً ثمن لحوم محفوظة . ولا يمكن التوسع فى تربية الماشية بمصر ، لنقص الرقعة الزراعية ، ولعدم وجود مراع طبيعية ، إلا أن وزارة الزراعة تجرى أبحاثا لإنتاج هجن من المواشى والأغنام يمكنها إنتاج كمية أكبر من اللحوم فى وقت أقصر وبكمية أغذية أقل

من السلالات النقية فى الحيوانات المصرية ، كما أنه قد يمكن التوسع فى تربية الأغنام بالواحات على مياه الآبار الجوفية .

الأسماك :

رغم أن سواحل مصر طويلة وبحارها غنية بالأسماك الممتازة فإن الناتج من السمك قليل جداً وأسعاره مرتفعة . وقد استوردت مصر خلال عام ١٩٥٥ أسماكا محفوظة وزنها ١٢,٧١١,٦٨٧ كيلو قيمتها نحو ٢,٥ مليون من الجنيهات . وترى وزارة التموين ضرورة النهوض بصيد الأسماك ، لا لغرض الاكتفاء الذاتى فقط وعدم الاستيراد من الخارج ، بل لتحل محل اللحوم المستوردة أيضا ، فإن من أهداف الوزارة أن يزيد صيد الأسماك ، بحيث يأتى بحصيلة سنوية قيمتها توازى مجموع ما يستورد من اللحوم والأسماك وهو نحو أربعة ملايين من الجنيهات . وقد قام مجلس الإنتاج بدراسة مشروع صيد الأسماك من البحر الأحمر ، وستتكون شركة قريبا جدا رأسمالها نصف مليون من الجنيهات لصيد السمك من البحر الأحمر وبيع الأسماك الممتازة الطازجة فى أسواق الجمهورية . أما الأسماك غير الممتازة الكبيرة فتحفظ فى العلب أو تملح ، ويمكن للشركة استخراج زيت السمك وشحوم الأسماك التى تستعمل فى صناعة المسلى الصناعى والصابون ، والتى تستورد الآن بأسعار مرتفعة من الخارج .

الدواجن والبيض :

تجد الوزارة صعوبة شديدة فى تموين الأسواق بالدواجن خصوصاً بعد ارتفاع دخل الفلاح فى السنوات الأخيرة وعدم إقباله على بيع دواجنه واحتفاظه بها وأكلها . وقد قامت وزارتا الزراعة والإصلاح الزراعى بمشروعات عديدة يمكن بها التوسع فى إنتاج الدواجن الممتازة ، ووزارة التموين ترى أن هذه المشروعات ستكون سبباً فعالا فى زيادة الدواجن المعروضة للبيع والقضاء على السوق السوداء وزيادة عدد البيض الناتج . وقد بلغ ناتج البيض هذا العام ٧٠٠ مليون بيضة تقريباً خصص منها ٢٠ مليون بيضة فقط للتصدير ، وستتمكن بعد التوسع فى تربية الدواجن من زيادة عدد البيض المصدر ، بل قد يمكن تصدير الدواجن أيضاً .

الألبان ومنتجاتها :

تنتج مصر من الجبنة البيضاء نحو سبعة ملايين كيلو سنوياً يستهلك منها نحو ٦,٥ مليون كيلو، ويصدر الباقى. وتستورد مصر كميات ضخمة من الألبان ومنتجاتها تصل قيمتها إلى أكثر من مليون ونصف من الجنيهات ، ويمكن ببرامج التربية التى تقوم بها وزارة الزراعة زيادة إنتاج لبن الماشية المصرية إما بانتخاب سلالات من الجاموس والبقر الكثيرة الإدرار ، وإما بإدخال سلالات جديدة من الخارج، أو بإنتاج هجن بين الأبقار المحلية والمستوردة ، تسد العجز فى الإنتاج.

الزيت :

لا يكفى الناتج من الزيت الاستهلاك المحلى ، وكان العجز هذا العام أكثر من ٢٢ ألف طن قيمتها أكثر من ٢,٥ مليون من الجنيهات تستوردها الوزارة إما زيتا من الصين الشعبية أو بذرة قطن من السودان تعصر فى مصر ، وتقدر خسارة الوزارة فى هذا الزيت والزيت المنتج محلياً والتى تستولى عليه وتبيعه بأكثر من مليون جنيه سنويا . وسيمكن بعد التوسع الزراعى فى الأراضى الرملية زراعة مساحات كبيرة من المحاصيل الزيتية كمحاصيل الفول السودانى ، والسمسم ، وفول الصويا ، وبذلك يمكن سد العجز الذى يزيد عاما بعد آخر فى زيوت الأكل ، كما أن مصر تستورد كميات كبيرة أخرى من الشحوم الحيوانية والزيوت النباتية التى تستعمل فى صناعة الصابون والمسلى الصناعى . وتبلغ قيمة هذه الواردات نحو ٥ ملايين من الجنيهات سنويا يمكن الاستغناء عن استيرادها بالتوسع فى زراعة المحاصيل الزيتية بعد بناء السد العالى .

الخضر والفاكهة :

رغم أن مصر يمكنها تصدير هذه المحاصيل إلا أنها تستورد منها سنوياً ما قيمته ٥ ملايين من الجنيهات منها نصف مليون جنيه لتقاوى البطاطس لا يمكن الاستغناء عن استيراده ، أما بقية الواردات كالعجوة والتفاح فيمكن الاستغناء عنها بالتوسع فى زراعة هذه المحاصيل بمصر كما يمكن تصدير كميات كبيرة من الخضر والموالح شتاء لدول أوربا .

الشـاى والبن :

تستورد مصر بما قيمته ١٠ ملايين جنيه شايا وبنا سنوياً . وتقوم وزارة الزراعة بتجارب على زراعة هذين المحصولين فى مصر ، وقد حصلت على بعض النتائج المشجعة ، فإن بعض الأصناف التى جربت زراعتها نجحت تحت ظروف البيئة المصرية ، وترى وزارة التموين الحد من استهلاك الشاى بالدعاية والتوجيه إلى شرب بعض المحاصيل المصرية كالينسون والنعناع وغيرها .

الدخان :

تستورد مصر ماقيمته ٥ ملايين من الجنيهات كل عام، وتجرى وزارة الزراعة الآن تجارب على زراعة الدخان فى مصر .

الأخشاب :

تستورد مصر سنوياً أخشابا قيمتها أكثر من ١٠ ملايين جنيه ، وتدرس وزارة الزراعة زراعة الأشجار الخشبية على نطاق واسع مع إجراء تجارب على معالجة الأخشاب الناتجة لكى تصلح للأغراض الصناعية مع العلم بأن أشجار الكافور تنجح زراعتها فى مصر . وقد نجحت استراليا بعد تجارب دامت ٣٠ سنة فى إنتاج أخشاب جيدة من أشجار الكافور .

السكر :

تنتج مصر نحو ٣٢٠ ألف طن من السكر سنوياً ، وهى تكفى للاستهلاك المحلى الآن ، إلا أن الاستهلاك فى ازدياد مطرد نتيجة لزيادة السكان وزيادة القدرة الشرائية ، وعلى ذلك يجب التوسع فى زراعة القصب وإجراء التجارب على زراعة بنجر السكر ، خصوصاً أنه يمكن تصدير السكر إلى دول عديدة بأسعار مجزية .

هذا هو استعراض مختصر للمواد التموينية الزراعية ، وواضح منه أن هناك عجزاً كبيراً فى أكثرها وقيمة وارداتها التى تصل إلى أكثر من ٦٦ مليون جنيه سنوياً، كما تتضح منه أهمية وزارة الزراعة والأبحاث التى تقوم بها لسدّ هذا العجز،

وإن واجب الزراعيين جميعاً أن يتعاونوا ويتضافروا على إنتاج محاصيل وحيوانات ذات قدرة إنتاجية عالية لسد هذا العجز فى أقصر وقت ممكن .

ولا يتسع الوقت لمناقشة باقى المواد التموينية التى تعمل الوزارة على توفيرها ، كالأدوية والمواد الخام اللازمة للصناعة ، والآلات الزراعية وأجزائها وغيرها والمواد البترولية والملح إلخ . . .

ولى كلمة أخيرة أود أن أقولها وهى أن الوزارة فى الوقت الذى تبذل فيه قصارى جهدها للقيام ببعض واجباتها ترى من حقها أن تجد من الشعب معونة صادقة فى مجاراة العهد الحديد من شعور بالواجب ، وحرص على أدائه ، ومراعاة لحق المواطن على أخيه ، كما ترجو من جميع المواطنين عدم الإسراف فى المأكل والملبس ، ومحاربة الفقر بجميع الطرق . وترجو أن يواجه الشعب الحقائق ، وأن يقدر الصعاب التى تعترضها أحياناً فى سبيل خفض الأسعار أو توفير المواد غير الأساسية بالمقادير الكافية ، فكثيراً ما تكون هذه الصعاب خارجة عن مقدورها ، إما لأسباب عالمية أو لعوامل طبيعية أو نتيجة لمقتضيات سياسة الدول المالية . والله يتولانا بفضله ويهدينا سواء السبيل .